المطلب الثانى
مشكلات دول حوض النيل

إن أيًا من هذه الدول فى وضع متدهور فالسكان يتزايدون بمعدلات عالية وقد تزايدت أعدادهم فى الخمسين سنة الماضية بين المرتين ونصف إلى قرابة الأربع مرات، والناتج القومى الإجمالى (وهو مجموع الناتج القومى المحلى والدخل من خارج حدود البلاد، كتحويلات العاملين بخارج الدولة وفوائد القروض والاستثمارات الخارجية) صغير لم يتعد نموه فى معظم دول الحوض معدل زيادة السكان . كما أن دول الحوض كلها وبلا استثناء، مدينة للعالم الخارجى وميزانياتها فى عجز دائم، ويزيد حجم الدين العام فى معظمها عن ناتجها القومى الإجمالى، وجميعها تزايدت ديونها فى الخمس عشر سنة الماضية لأكثر من ثلاثة أضعاف ، وفى معظمها تحتاج خدمة الدين إلى الجزء الأكبر من جملة صادرات الدولة أو جملة المعونات الخارجية.

ويزيد من الصعوبات التى تلاقيها دول الحوض ما حاق بها من كوارث طبيعية فى السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين بتراجع جبهة الأمطار وجفاف مناطق كثيرة منها، وما حل بها نتيجة انتشار الحركات الانفصالية واتساع النزاعات القبلية والعرقية والدينية، ونشوب الحرب الأهلية فى مناطق كثيرة، وقد أضعف كل ذلك الحكومات المركزية التى تفشى فيها الفساد وزاد فيها الإنفاق على الحرب وأجهزة القمع زيادة كبيرة حتى وصل الإنفاق على هذا البند وحده أكثر من نصف الإنفاق الحكومى فى السودان[1].

ودول حوض النيل من دول العالم الثالث الآخذة فى النمو.

أولاً: سمات دول حوض النيل:

١- تعانى بعضها بدرجات متفاوتة من عدم الاستقرار السياسى: فنتيجة زيادة حدة المشكلات ونزاعات الحدود والصراعات القبلية والإثنية وعدم الاندماج وانعدام الاستمرارية فى متابعة تنفيذ سياسة واحدة محددة المعالم سواء فى المجال السياسى أو المجال الاقتصادى.

فتعانى دول حوض النيل من التخلف بدرجات نسبية من التخلف فى القطاع الصناعى ويتمثل ذلك فى ضعف إنتاجية العمل وانخفاض الكفاءة والمهارة وضآلة ما يستخدم من الموارد المحلية فى الأغراض الصناعية وانتشار الصناعات الصغيرة ذات النطاق الإنتاجى الضيق، وقد أثر ذلك على تطور الحياه السياسية والاقتصادية فى دول حوض النيل من خلال إضعاف الاقتصاد

(١) رشدى سعيد، نهر النيل نشأته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل، دار الهلال، القاهرة، ص٢٨١.

القومى وعدم وجود قاعدة صناعية قوية – تمكنها أن تساند الدولة فى تحركاتها الداخلية والإقليمية والدولية، وتزايد حدة التبعية السياسية والاقتصادية للقوى الرأسمالية الكبرى .

٢- **انتشار الوظائف الأولية وخاصة الزراعة:** مما له أكبر الأثر فى طبيعة تطور ونطاق العلاقات السياسية والاقتصادية وانعكاس ذلك على كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدول حوض النيل ويبرز ذلك بوضوح فى عدم الاستقرار السياسى، ففى ظل اتساع النشاط الزراعى حيث تعد ملكية الأرض الزراعية الركيزة الأساسية للمكانة الاجتماعية والقوة السياسية، ونتيجة للتفاوت الحاد فى توزيع الأراضى الزراعية حيث يسيطر عليها نسبة ضئيلة من السكان ومع شعور الغالبية بالظلم نتيجة هذا التفاوت ينشأ عدم الاستقرار السياسى.

٣- **عدم الإندماج:** حيث يؤدى انتشار النشاط الزراعى وسيطرته على الحياة الاجتماعية والاقتصادية ضمن عوامل أخرى إلى نمو الولاءات الضيقة، وخاصة فى ظل انتشار مفهوم العائلة الممتدة بحيث قد لا يتجاوز ولاء الفرد لنطاق الأسرة التى ينتمى إليها أو القرية التى يقيم فيها دون أن يملك القدرة على تجاوز هذه الكيانات الصغيرة ليندمج مع الكيان الكلى للدولة.

٧- **مشكلة الغذاء:**

نتيجة ضعف إنتاجية القطاع الأولى فى دول حوض النيل مما جعلها تعانى بشكل واضح من قصور فى موارد الغذاء مما يتيح للقوى الكبرى المتقدمة ، فرصة استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسى على دول حوض النيل مما يؤدى إلى إضعاف السياسات الخارجية والداخلية الخاصة بها.

يعانى هيكل التجارة الخارجية فى دول حوض النيل من اختلالات واضحة تتمثل فى الاختلال من تضخم أهمية التجارة الخارجية، وتقلص دورها فى التجارة الدولية ، والاختلال فى التوزيع الجغرافى لصادرات وواردات هذه الدول، حيث الاستقطاب الواضح فى المبادلات التجارية بين دول حوض النيل ومجموعة الدول المتقدمة، والتقلص الملحوظ فى التبادل التجارى فيما بين دول حوض النيل وبعضها ، كذلك الاختلال النوعى والكمى فى هيكل صادرات وواردات هذه الدول، فالاختلال النوعى يعنى سيطرة المواد الأولية على الصادرات والسلع الصناعية على الواردات وما يترتب عليه من تدهور معدلات التبادل وتقلب حصيلة الصادرات، والاختلال الكمى يعنى ضخامة قيم ومعدلات نمو الواردات بالمقارنة بالصادرات، مما يؤدى إلى العجز التجارى وتفاقم مشكلة المديونية مما يضعف من قدرات دول حوض النيل على انتهاج

سياسات خارجية نشطة أو سياسات فعالة للمساندة الإقليمية بحيث لا يكون لها وزن مؤثر فى العلاقات الاقتصادية والسياسية والدولية[١].

ومما أدى إلى سوء الأوضاع الاقتصادية لمعظم إن لم يكن لجميع دول حوض النيل تواجد حكومات غير قادرة على إدارة البلاد ، وشعوب غير منتجة وغير مبدعة وضعيفة فى اتخاذ قراراتها. ووجود الاضطرابات الداخلية والنزاعات المسلحة أحياناً مستنزفةً قوى بشرية ومادية كان يمكن استغلالها فى الإنتاج والتنمية.

بالإضافة إلى تعدد الانتماءات الثقافية واللغوية والعرقية فى دول حوض النيل مما يضعف من تماسك أبناء الدولة الواحدة ويزيد من حدة التوتر، ويساعد على ذلك حساسية موقف بعض دول حوض النيل ويجعل التدخل فى شئونها يسيراً من قبل أية قوى خارجية تريد أن تستمر فى السيطرة أو تدفع فى اتجاه مصلحة خاصة[٢].

نظر الجدول فى الملاحق فى الخاتمة جدول (٤) وهو يظهر مستوى المعيشة وترتيب دول حوض النيل فى سلم التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠م فى معظم دول حوض النيل مقارنة بالدول الصناعية.

ونلاحظ من الجدول[٣] تدهور نوعية الحياة فى معظم دول حوض النيل ومعامل التنمية البشرية هو معامل مركب يتكون من ثلاثة مؤشرات:

أ- مستوى المعيشة والذى يقاس بدخل الفرد السنوى.

ب- مستوى الصحة والذى يقاس بمؤشرى العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل وفيات الأطفال.

ج- مستوى التعليم ويقاس بحجم الأمية وتحتل كل دول حوض النيل موقعاً متأخراً فى ترتيب الدول فى سلم معامل التنمية البشرية فمن ١٧٥دولة تحتل إثيوبيا المركز ١٧١منها- وأوغندا المركز ١٥٨- وتنزانيا المركز ١٥٦ – والسودان المركز ١٤٣- وكينيا المركز ١٣٨- أما مصر فتحتل المركز ١١٩ وهو مركز يصنفها كأفضل دولة حوضية وإن كان لا يضعها فى مركز متقدم بين دول العالم .وهذه المؤشرات تظهر وهن هذه الدول[٤].

---

(١) انظر من ص ٤٨:٥١، سيد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل ، مرجع سابق.

(٢) انظر ص ٥١، ٧٣ ، ٧٤ المرجع السابق.

(٣) انظر الجداول والخرائط فى الملحق.

(٤) رشدى سعيد، نهر النيل نشأته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل، مرجع سابق، ص٢٨١.

٥- الصراعات الإثنية[١]:

يعد انتشار الصراعات الإثنية فى منطقة حوض النيل من المشكلات الأساسية التى تعوق الاستقرار السياسى والتعاون الاقتصادى فى المنطقة، وتحول دون تدعيم العلاقات الدولية بين دول حوض النيل، وتعود الصراعات الإثنية إلى التفاقم فى إفريقيا بصورة عامة وفى دول حوض النيل بصورة خاصة إلى عاملين أساسين.

أ- العامل السياسى والاجتماعى: والذى نشط عقب نشر الدول الغربية لإيديولوجية حقوق الإنسان فى القارة الإفريقية منذ بداية الثمانينات .

ب- العامل الاقتصادى: والذى صاحب توجهات مؤسسات (بريتن وودز) (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) فى إفريقيا والاتجاه نحو إعادة تشكيل الهياكل المحلية لدمجها فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى ، وقد كانت البنية الإثنية لحوض النيل تتسم بالتقسيم الطبيعى قبل قيام الاستعمار بخلق إثنية صناعية تتلاءم مع المصالح الاستعمارية، والسائد فى تعريف الجماعات الإثنية فى حوض النيل أنه منذ العصر الحجرى فى إفريقيا منذ حوالى (١٢ ألف عام) كانت هناك ثلاث سلالات متميزة فى إفريقيا هم شعب (kholi) فى جنوب إفريقيا، وشعب (taw) التاوا من الأقزام فى أحراش الكونغو، وشعب الزنزج (Negros) وهى الشعوب الطويلة فى منطقة البحيرات العظمى وحوض النيل، ولم تنظر القوى الاستعمارية للعامل الإثنى على أساس أنه عنصر لتشكيل القومية بل أداة لخلق الصراعات الطائفية التى تتيح تطبيق مبدأ (فرق- تسد) الاستعمارى.

إن من واقع المفاوضات التى تمت فى بداية النظام الاستعمارى فى مؤتمر برلين ١٨٨٤م، والذى عقدته الدول الأوروبية، المهتمة بتقسيم المستعمرات الإفريقية أنه لم تثر قضية تقسيم المستعمرات الإفريقية على أساس الجغرافية الإثنية، ولكن أثيرت القضية على أساس القطاعات الجغرافية لأنماط إنتاج المواد الأولية – والتى تخدم مصالح الدول الاستعمارية ، وهذه التجمعات الإثنية كانت وما تزال فى طور الشعوب والممالك، ولعل النظام الإدارى الاستعمارى والذى طبق فى حوض النيل كان المقصود به، إتاحة الفرصة أمام الصراعات الإثنية للنمو، وعدم التدخل لتحقيق التكامل البنائى والقومى ، وقد أنتج هذا التشويه بنية صراعية احتدمت بالحدود الصناعية، التى وضعت بين الإدارات الاستعمارية والتى اعتمدت، كأساس لقيام الدولة الحديثة فى حوض النيل، دون مراعاة للتركيبات الإثنية، مما أدى إلى إضعاف هذه الدول حديثة

(١) أنظر قائمة المصطلحات.

الاستقلال، وتواصل التبعية للدول الاستعمارية، كما أن محاولات قيادات هذه الدول الحديثة لخلق[1] الحس القومي المشترك بين هذه العناصر المختلفة، باءت بالفشل بل كان جهاز الإدارة في الدولة الوليدة هو تكريس لنمو النزاعات الإثنية.

وإذا تتبعنا بعض دول حوض النيل نجد على سبيل المثال أن السودان يشتمل على العديد من السلالات والثقافات واللغات والديانات المنتشرة في إفريقيا ، وتوجد ثلاث مجموعات سلالية ثقافية رئيسة في السودان (النيليون – النيليون الحاميون – والسودانيون الغربيون)، ويوجد أكثر من ٧٠ لهجة محلية في السودان، كما يوجد في الجنوب ديانات مختلفة إلهية ووثنية، وهذا التنوع وضع بذوراً لتواجد الصراع بين مختلف القوى الداخلية والخارجية، والذي أسس للانفصال الحالي. وكذا في كافة دول حوض النيل ، فتقوم الصراعات الإثنية بدور مهم في الحياة السياسية وعلاقاتها بالدول المجاورة ، بالإضافة إلى النزاع على الحدود، كما أن كل صراع حدودي يتضمن صراع على الموارد[2].

ولقد استغل الجانب الإسرائيلي الصراعات الإثنية من أجل تحقيق سياسته، ففي المجال الاقتصادي تهدف إسرائيل إلى اقتناص الأسواق الإفريقية الواسعة ؛ لذلك تقوم بتصدير السلع والخبرات الفنية والبشرية ، علاوة على استيراد المواد الخام من دول حوض النيل لكونها رخيصة الثمن ولسهولة نقلها عبر البحر الأحمر[3].

والقاسم المشترك لدول حوض النيل هو انخفاض مستوى المعيشة، ومتوسط دخل الفرد، وهو ما يعني أن هذه الدول لم تصل بعد لكفايتها القصوى من استغلال المياه، خاصة وأنها ما زالت في المراحل الأولى للتنمية والتصنيع، وهو ما يعني الاحتياج الى كميات إضافية من المياه ليس فقط للشرب والزراعة، بل من أجل المشاريع التنموية الأخرى في مختلف المجالات الصناعية والسياحية والإنشائية.

كما أنه بسبب ضعف اقتصاديات هذه الدول، وضعف مواردها المالية فهي في مجال تحقيق التنمية، تنحصر بين خيارين، إما أن تلجأ إلى المشاريع التي لا تتطلب تمويلاً مالياً ضخماً، أو الخضوع لتوجيهات القوى الرأسمالية الكبرى.

---

(١) انظر من ص١٥٦:١٦٨ سيد محمد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق.

(٢) المرجع سابق.١٦٨

(٣) المرجع السابق ص١٩٣.

ومن المعوقات الرئيسة نحو استخدام أكثر فعالية وأكثر شمولاً لموارد المياه وتنميتها فى منطقة دول حوض النيل مايلى:

أولاً: الحاجة إلى المساعدات المالية، وعدم كفاية التمويل اللازم فى كافة دول حوض النيل، لإقامة وتشغيل المشروعات والبرامج المتعلقة بالمياه، وجمع وإعداد ونشر البيانات، وإنشاء بنوك للمعلومات وإعداد دراسات الجدوى والاستثمار فى إنشاء المشروعات المائية.

ثانياً: الحاجة إلى الأيدى العاملة المدربة، والاتجاه نحو صياغة برامج تدريب طويلة الأجل، تغطى جميع قطاعات تنمية الموارد المائية، واستنزاف العقول المتخصصة فى المجالات الفنية الخاصة بقطاع المياه فى دول حوض النيل.

ثالثاً: غياب برامج التدريب المحلية، وعدم الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا المناسبة، كما توجد الحاجة إلى تنسيق ومشاركة الوكالات الدولية المتخصصة فى موارد المياه والمشكلات المتعلقة بها، والتعاون فيما بينها وبين الحكومات فى إعداد وتنفيذ المشروعات المتعلقة بالمياه.

رابعاً: غياب التعاون السياسى بين دول حوض النيل، من أجل اتباع خطط مشتركة لاستغلال مصادر المياه، بما يقف فى وجه تقديم معونات أفضل لتنمية مصادر المياه[1].

وفى دراسة نشرتها الولايات المتحدة الأمريكية، تقترح فيها تشكيل لجنة دولية تقوم بدراسة الوضع حول الصراع على المياه فى منطقة حوض نهر النيل، ثم وضع استراتيجيات تسوية الصراع على المياه، من خلال استغلال متناغم لنهر النيل، من أجل تحقيق الاستقرار فى المنطقة. وملخصها:

يعد نهر النيل هو شريان المياه الرئيس في منطقة شمال شرق إفريقيا، يبلع عدد الدول المشتركة فى حوض نهر النيل ١١ دولة، ولنهر النيل إثنين من الروافد الرئيسية هما: النيل الأبيض وينبع في بوروندي، والنيل الأزرق: من مرتفعات إثيوبيا. وانضم هذين النهرين عند عطبرة شمال الخرطوم، بالسودان حتى الآن. والسياسة المائية السائدة لتنظيم توزيع المياه بدول حوض النيل، هي اتفاق ثنائي عام ١٩٥٩، لتتدفق أكبر حصة من النهر، إلى مصر والمصب، بينما لا تشارك دول حوض النيل الأخرى، بأية أسهم محددة، فى بقية الحصة المخصصة للسودان، ولكن مع ارتفاع معدلات النمو السكانى، تسعى حكومات شعوب منطقة دول حوض النيل بشكل مستمر لتوفير الغذاء، وبالتالي الأمن، لتتناسب مع الطلب المتزايد. ويمكن تعزيز التنمية الزراعية في بلدان حوض النيل الأخرى، إذا تم توزيع أكثر عدالة للموارد المائية، وقد

(١) انظر من ص١٥٠:١٥٢سيد محمد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق.

تم اقتراح تدابير للتخفيف من حدة نقص المياه المحتملة، وفى نفس الوقت يحقق تحسين الاستفادة من المياه في مصر، من خلال بناء العديد من السدود والقنوات. فى المنطقة، ومع ذلك، نجد خلافات مع بلدان معينة رافضة أو مؤيدة لهذه الخطط اعتماداً على الاستفادة أكثر من غيرها[1].

(1) The Nile River basin : A case study in surface water conflict resolution. El fadel, M. El Sayegh, Y. Elfadl, K. KHorbotly, D country of publisher : U.S.A Journal of Natural Resources and life science Education; 2003.32:107-117.23ref(Journal article)An 20043009908 (انظر الملاحق – الملحق الثالث عشر)